الجمعية الوطنية الـ22:
مستقبل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كوريا الجنوبية

السيد صدقي عابدين
خبير متخصص في الشؤون الآسيوية وقضايا الأمن الإقليمي في آسيا

جاءت انتخابات البرلمان الكوري الجنوبي (الجمعية الوطنية)، التي أُجرِيَت يوم 10 إبريل 2024، لتلقي الضوء على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحكم النتيجة التي آلت إليها؛ إذ زاد عدد المقاعد التي تسيطر عليها أحزاب المعارضة، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي؛ بينما تراجَع عدد المقاعد التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، وهو حزب سلطة الشعب. وإذا ما عُلِمَ أن الحزب الحاكم لم يكن يمتلك الأغلبية في البرلمان قَبْل هذه الانتخابات، فإن ذلك يعني تزايُد شعبية المعارضة من جانب، واحتمال حدوث صدام بين السلطة التنفيذية مُمثلةً في الرئيس يون سوك يول، وبين الأغلبية البرلمانية.

وقد يكون لذلك دلالاته فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية التي من المُفترَض أن تُجرى بعد أقل من ثلاث سنوات؛ إذا لم تَحدُث مفاجآت من قبيل سَحْب الثقة من الرئيس يون. لكن قَبْل ذلك، فإن هذا الوضع سيجعل في إمكان أحزاب المعارضة عدم تمرير مشروعات قوانين تقدمها السلطة التنفيذية، وسيكون بمقدورها إقرار عدد أكبر من مشروعات القوانين التي لا يُوافِق عليها الحزب الحاكم؛ وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مُعدَّل استخدام الرئيس سلطتَه في عدم التصديق على مشروعات القوانين؛ ومن ثم نقضها؛ ما يقود بدوره إلى إصرار المعارضة على إقرار هذه القوانين بعد النقض الرئاسي؛ إذ إنه في حال الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان يُمكِن إقرار مشروعات القوانين التي رفضها الرئيس.

في هـذا السـياق، يسـعى هـذا التحليـل إلى التعـرف عـلى الإطـار الدسـتوري الناظـم للعلاقـة مـا بـين السـلطتين التنفيذيـة والتشريعيـة، وبَحْـث الخـبرة العمليـة لهـذه العلاقـة في ظـل العامـيْن الأولَـيْن مـن حُكـم الرئيـس يـون سـوك يـول، وهمـا العامـان الأخـيران مـن عُمْـر الجمعيـة الوطنيـة المنتهيـة ولايتهـا، ثـم محاولـة اسـتشراف هـذه العلاقـة بعـد نتائـج انتخابـات إبريـل 2024.

أولاً: ديناميكيات العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

بَعْـد أربعـة عقـود مـن الحكـم العسـكري وسـيطرة الرئيـس والسـلطة التنفيذيـة عـلى النظـام السـياسي؛ تـم إقـرار الدسـتور الكـوري الجنوبـي الحـالي في عـام 1987، والـذي لـم تَدخُـل عليـه أيـة تعديـلات حتـى الآن، ليصبـح كيـم يونـغ سـام، أول رئيـس مدنـي لكوريـا الجنوبيـة. ومـع أن نظـام الحكـم وِفْـق هـذا الدسـتور يُعـد جمهوريـاً رئاسـياً، لكـنْ تـم وضْـع قيـود فيمـا يتعلـق بفـترة بقـاء الرئيـس في الحكـم لتكـون ولايـة واحـدة مدتهـا خمـس سـنوات، ووسَّـع اختصاصـات السـلطة التشريعيـة. ويـرى البعـض أن تقييـد فـترة بقـاء الرئيـس في الحكـم لـم يمنـع من اسـتمرار تمتعـه بسـلطات واسـعة جـداً؛ لدرجـة أن الحديـث لا يـزال يـدور حـول كيفيـة التقليـل مـن ذلـك الطابـع المُميَّـز لسـلطات الرئيـس[1]. وقـد جـرت محـاولات قليلـة لتعديـل الدسـتور في هـذا الشـأن، كان آخرهـا، في يونيـو 2018، في بدايـات حكـم الرئيـس السـابق، مـون جـاي إن (10 مايـو 2017 – 9 مايـو 2022)[2] حينمـا رفـض البرلـمان اقتراحـاً بتغيـير فـترة الرئاسـة إلى ولايتـين مـدة الواحـدة منهمـا أربـع سـنوات.

ووفقـاً لدسـتور 1987[3]، تتألـف السـلطة التنفيذيـة مـن الرئيـس والفـرع التنفيـذي الذي يشـمل الـوزراء ومجلـس الدولـة. ويُنتخَـب الرئيـس لولايـة واحـدة مدتهـا خمـس سـنوات، عـن طريـق الاقـتراع المبـاشر، بالأغلبيـة البسـيطة. ويتمتـع الرئيـس بصلاحيـات تنفيذيـة واسـعة، فهـو مـن يُعـيِّن وفقـاً للمـادة 86 مـن الدسـتور، كافـة المسـؤولين التنفيذيـين، بمـن فيهـم رئيـس الـوزراء، بموافقـة مـن الجمعيـة الوطنيـة، ويُعـيِّن أعضـاء مجلـس الـوزراء ورؤسـاء الـوكالات التنفيذيـة. ويقـوم الرئيـس وفقـاً للمـادة 73 بإبـرام المعاهـدات والتصديـق عليهـا، وبإعـلان الحـرب وبعقـد السـلام. والرئيـس هـو القائـد الأعـلى للقـوات المسـلحة وفـق المـادة 74، ويحـق لـه، وفـق المـادة 77، إعـلان أحـكام عرفيـة اسـتثنائية وأحـكام عرفيـة احترازيـة مـع إخطـار الجمعيـة الوطنيـة، وِفْـق الـشروط التـي يحددهـا القانـون، عندمـا يتطلـب الأمـر التعامـل مـع ضرورة عسـكرية، أو المحافظـة عـلى السـلامة والنظـام العامـين، وذلـك بتعبئـة القـوات المسـلحة في وقـت الحـرب، أو النـزاع المسـلح، أو الطـوارئ الوطنيـة المماثلـة.

أمـا البرلـمان الكـوري الجنوبـي، فيتكـون مـن مجلـس واحـد هـو "الجمعيـة الوطنيـة"، تكـون مدتهـا 4 سـنوات. وتتألـف حاليـاً مـن 300 عضـو، يُنتخَـب 246 منهـم بنظـام الدوائـر الانتخابيـة الفرديـة، بالأغلبيـة البسـيطة، ويُنتخَـب 54 منهـم بنظـام التمثيـل النسـبي في قوائـم حزبيـة عـلى مسـتوى الجمهوريـة كدائـرة وطنيـة واحـدة. ويتيـح هـذا النظـام الانتخابـي الهجـين الـذي بـدأ

العمل به في انتخابات 2020، للمستقلين الترشح في الدوائر الفردية، ويسمح بتخصيص مقاعد برلمانية للأحزاب الصغيرة وِفْق نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة الحزبية[4].

وتتسم الحياة الحزبية في كوريا الجنوبية، بوجه عام، بظاهرة تعدُد الانشقاقات والاندماجات الحزبية، وتغيُر أسماء بعض الأحزاب بشكل سريع وبروز دور سياسي للأحزاب المنشقة والجديدة؛ وهو ما يُغيِّر من تركيبة البرلمان أثناء مدته الدستورية من حيث عدد مقاعد الحزب الحاكم ومن يؤيده وكذلك عدد مقاعد أحزاب المعارضة؛ إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى تحوُل بعض النواب من حزب لآخر، والتحول أيضاً من صفوف المعارضة لتأييد الحزب الحاكم وبالعكس. كما تتمثل إحدى الظواهر الأخرى في لجوء الأحزاب الكبرى، خاصةً حزب سلطة الشعب والحزب الديمقراطي، إلى خَلْق حزب آخر تابع لها كي يخوض الانتخابات على مقاعد التمثيل النسبي، ولذا تُحتسَب أصوات هذا الحزب الجديد ضِمْن عدد مقاعد الحزب الكبير، وغالباً ما يختفي هذا الحزب الجديد بعد الانتخابات. على سبيل المثال، تأسَّس حزب المنصة، المعروف أيضاً باسم "حزب مواطني كوريا" كحزب تابع أو حليف للحزب الديمقراطي قَبْل انتخابات 2020 مباشرةً، وتأسَّس حزب مستقبل كوريا، في 27 فبراير 2024، كحزب تابع أو حليف لحزب سلطة الشعب، ليخوض انتخابات 2024 على مقاعد التمثيل النسبي. وثمة انتقادات داخلية مُوجَّهة إلى الحزبين الكبيرين في هذا الصدد؛ إذ تتهمهما الأحزاب الأخرى بعرقلة إصلاح النظام الحزبي والانتخابي، كي تستمر سيطرتهما على الحياة السياسية[5].

وقد حرص دستور 1987 على إعطاء صلاحيات للجمعية الوطنية بحيث يكون دورها أكثر توازناً مع السلطة التنفيذية؛ فعلى سبيل المثال، ينص البند 5 من المادة 77 أن على الرئيس أن يرفع الأحكام العرفية عندما يوافق أغلبية إجمالي أعضاء الجمعية (يُقصَد الثلثين)، وتعطي المادة 54 الحق للجمعية في مناقضة مشروع قانون الموازنة الوطنية واتخاذ قرار بشأنها بناءً على إجراءات وضعها الدستور. كما يجب على السلطة التنفيذية أخذ موافقة الجمعية الوطنية المُسبقَة عند إصدار سندات وطنية أو إبرام عقود قد تُكبد الدولة التزامات مالية خارج الموازنة، وفقاً للمادة 58.

ومن أجل إحداث توازن أكبر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تقر المادة 60 بحق الجمعية في الموافقة على إبرام المعاهدات المتعلقة بالمساعدات المشتركة والأمن المشترك والتصديق عليها؛ والمعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية المهمة؛ ومعاهدات الصداقة والتجارة والملاحة؛ والمعاهدات المتعلقة بأي قيد على السيادة؛ ومعاهدات السلام؛ والمعاهدات التي ستُحمِّل الدولة أو الشعب أعباءً أو التزامات مالية جدية؛ والمعاهدات المتعلقة بالأمور التشريعية كما يحق للجمعية الموافقة على إعلان الحرب، وإرسال قوات مسلحة إلى دول أجنبية ووجود قوات أجنبية على أراضي الجمهورية الكورية.

ووفقاً للمادة 63، يجوز للجمعية الوطنية تقديم توصية بعزل رئيس الوزراء أو أحد أعضاء مجلس الدولة من منصبهم من ثلث عدد الأعضاء أو أكثر، ويتم إقرار العزل

بتصويت أغلبية إجمالي أعضاء الجمعية. كما نظمت المادة 65 طريقة الاتهام الرسمي من الجمعية الوطنية للرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة والوزراء، وغيرهم من السلطتين التنفيذية والقضائية.

ومن خلال استعراض أهم صلاحيات سلطات الرئيس والسلطة التشريعية، وفي ظل الإصلاح المؤسسي الذي أدى إلى تقوية دور البرلمان بَعْد تعديل القانون الخاص للجمعية الوطنية في عام 2012[6]، يُمكِن القول إن الرئيس لا يزال يمتلك صلاحيات واسعة مردها أن النظام الرئاسي لكوريا الجنوبية هو الأنسب في دولة لديها صراع مع جارتها الشمالية، ولكن في المقابل أدى التطور السياسي وقوة المجتمع المدني وسهولة تنقُّل الأحزاب والمستقلين من ائتلاف لآخر، إلى أن يكون للبرلمان وضع مُختلِف في مرحلة ما بعد عملية التحول الديمقراطي.

في هذا الإطار، تكفي الإشارة إلى نجاح الجمعية الوطنية في إيقاف الرئيس عن العمل في حالتَيْن، إحداهما كانت حالة الرئيس الأسبق، روه مو هيون (25 فبراير 2003 – 24 فبراير 2008)، حينما قرر البرلمان وقفه عن العمل بعد مرور عام واحد على انتخابه على خلفية تُهم تخص مخالفات قانون الانتخابات، ولكن أعادت المحكمة العُليا الرئيس لممارسة عمله[7]. وفي الحالة الثانية، اتخذت الجمعية الوطنية قراراً، في ديسمبر 2016، بسحب الثقة من الرئيسة، بارك كون هيه (25 فبراير 2013 – 10 مارس 2017)، وهو القرار الذي صوَّت لصالحه 234 عضواً، ولم يعارضه سوى 56 عضواً فقط؛ ما يعني أن أكثر من 60% من النواب التابعين لحزب الرئيسة، حينذاك، وهو "الحزب الوطني الكبير" المعروف باسم "سنيوري"، صوتوا مع قرار العزل[8]؛ وهو ما أيدته المحكمة العُليا مع توالي التظاهرات الشعبية واتساعها.

ويُستنتَج من ذلك أنه بمقدور البرلمان الإقدام على إيقاف الرئيس عن العمل أو عزله رغم سلطاته الواسعة وصعوبة شروط العزل؛ إذ يبقى العنصر الأهم على هذا الصعيد هو التمكن من توفير الأصوات اللازمة للتصويت. وعلى الأغلب يرتبط الأمر بشبهات أو حالات فساد أو تراخٍ في معالجة قضايا مهمة؛ ومن ثم تندلع التظاهرات التي قد تستمر وتتصاعد؛ مما يضع أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس في البرلمان في حرج شديد، ومن ثم لا يمكنه الحيلولة دون صياغة قرار العزل. وحتى عند التصويت، فإن الإقدام على معارضة القرار يُعد بمثابة مغامرة قد تودي بالمستقبل السياسي للنائب الذي يعارض الرغبة الشعبية الجارفة.

ثانياً: علاقة مضطربة بين السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية الـ21

لا تتفق مدة حكم الرئيس مع فترة بقاء الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية، فالرئيس طبقاً للدستور يحكم خمسَ سنوات غير قابلة للتمديد إذا لم يتم عزله بطبيعة الحال، بينما مدة الجمعية الوطنية هي أربع سنوات. وقد جاء الرئيس الحالي، يون سوك يول،

للرئاسة بَعْد انتخابات مارس 2022؛ أي في مُنتصَف مدة الجمعية الوطنية الحادية والعشرين تقريباً، والتي انتهت مدتها مع آخر جلسة انعقاد في 29 مارس 2024. وكان لافتاً أن الرئيس قد استخدم حق النقض ضد أربعة من مشروعات القوانين التي اعتمدتها تلك الجلسة الأخيرة[9].

عندما وصل الرئيس يون إلى الرئاسة لم يكن حزبه يتمتع بالأغلبية في الجمعية الوطنية، فعشية انتخابات إبريل 2024؛ أي قبل نهاية مدة البرلمان الحادي والعشرين، كان لدى حزب سلطة الشعب الحاكم 114 مقعداً، منها مقعد لنائب مستقل؛ في مقابل 179 مقعداً للمعارضة، منها 156 مقعداً للحزب الديمقراطي والبقية لأحزاب صغيرة ومستقلين[10]، كما يوضح الجدول (1)؛ ومن ثم لم يمتلك الحزب الحكم الأغلبية البسيطة (151 مقعداً)، ولم تمتلك المعارضة الأغلبية المطلقة (200 مقعد). وقد مكَّن هذا الوضع أحزاب المعارضة من صياغة مشروعات قوانين لا يُوافِق عليها الحزب الحاكم؛ ومن ثم السلطة التنفيذية؛ ومن ثم تصل الأمور إلى خيار نَقْض تلك المشروعات من جانب الرئيس.

جدول (1): تشكيل الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية الحادية والعشرين قبل انتخابات 10 إبريل 2024

الحزب/ المستقلون	عدد المقاعد	حاكم/ معارض/ محايد
الحزب الديمقراطي	156	معارض
حزب سلطة الشعب	114	حاكم
حزب العدالة الخضراء	6	معارض
حزب المستقبل الجديد	5	معارض
حزب الإصلاح	4	محايد
حزب الدخل الأساسي	1	معارض
الحزب التقدمي	1	معارض
حزب الحرية المتحد	1	معارض
مستقلون	9	معارض
مقاعد شاغرة	3	.....
إجمالي عدد المقاعد	300	

Source: South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. Center for Strategic and International Studies (CSIS), April 10, 2024. https://tinyurl.com/ms6exn2p

ومن أبرز مشروعات القوانين التي اعترض عليها الرئيس تلك التي تتعلق بتعيين لجان ومستشاري تحقيق في قضايا بعضها مسَّ مسؤولين كباراً في السلطة التنفيذية، وبضعها مسَّ شرائح مختلفة في المجتمع مثل: المزارعين والعمال والممرضين. وقد جاء أول استخدام لحق النقض بعد أقل من عام على تولي الرئيس يون منصبه؛ إذ رفض التعديلات التي أدخلتها المعارضة على قانون الحبوب في 23 مارس 2023. وطبقاً لهذه التعديلات يصبح لِزاماً على الحكومة شراء فائض الأرز من المزارعين في حال انخفض سعره بنسبة تتراوح بين 5 إلى 8%، وكذلك إذا زاد الإنتاج عن الطلب المُقدَّر بنسبة تتراوح بين 3 إلى 5%. وقد ذهب الحزب الحاكم إلى أن الرئيس استخدَم حقه الدستوري، وأن إقرار القانون من شأنه إهدار موارد الحكومة، التي ينبغي أن تُوجَّه إلى تطوير القرى، وأن الهدف من التعديلات يتمثل في زيادة شعبية الحزب الديمقراطي وسْط المزارعين قبل الانتخابات البرلمانية[11]، بينما اعتبرت المعارضة أن استخدام الرئيس حق النقض هو "رفض صريح" لسلطة الجمعية الوطنية، وأن إدارة يون جعلت من المزارعين أسرى، معتبرةً استخدام حق النقض مدفوعاً بأغراض سياسية[12].

وفي شهر مايو 2023 رفض الرئيس مشروع قانون خاص بالتمريض يحدد أدوار ومسؤوليات الممرضين والممرضات بما يمنحهم استقلالية أكبر، مع تحسين ظروف عملهم، وهو المشروع الذي أثار جدلاً أكبر من سابقه؛ نظراً لأنه كان ضِمْن وعود الرئيس الانتخابية، كما اعترض الأطباء ومساعدو الممرضين على هذا المشروع. لكن يبقى الجانب السياسي في تبرير نَقْض القانون هو الأهم؛ إذ اعتبَر الرئيس يون أن إقرار القانون سوف يخلق صراعاتٍ بين الفئات المهنية القائمة على صحة الناس، والتي لا ينبغي أن يكون فيها أي تهاوُن، إذ إن المُفترَض وجود تعاوُن بين مُختلَف الشرائح المهنية المعنية بصحة الناس وليس العكس، وأسف الرئيس لأن الأمر لم يتم حله عبْر المشاورات بين الأحزاب في الجمعية الوطنية[13].

وهناك أمثلة أخرى تشير إلى اضطراب العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وصعوبة التوافق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة بشأن إقرار بعض مشروعات القوانين داخل البرلمان؛ إذ استخدم الرئيس يون أيضاً حق النقض لوقف مشروعات قوانين أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال، مشروع قانون تعديل نقابات العمال وعلاقات العمل، خاصةً ما يتعلق بالمسؤوليات التي يُمكِن أن تترتب على العمال في حال تنظيم إضرابات عُدَّت غير قانونية، والذي أقرته المعارضة في 9 نوفمبر 2023. ولهذا القانون قصة قديمة ملخصها أن عمال إحدى الشركات نظموا إضراباً، اعتبرته المحكمة لاحقاً غير قانوني؛ ومن ثم بات على العمال دفع تعويضات للشركة. وهنا تم جَمْع تبرعات للعمال عَبْر وضع مبلغ محدد من المال في مظاريف صفراء، حتى بات مشروع القانون هذا يُعرَف بقانون المظروف الأصفر[14].

ومن الأمثلة الأخرى، نَقْض الرئيس مشروع قانون خاص بتشكيل لجنة تحقيق في حادث التدافع في منطقة إيتايون في العاصمة سول، الذي أقرته المعارضة واعترض عليه الحزب الحاكم، 9 يناير 2024، وهو الحادث نتج عنه وفاة 159 شخصاً أثناء الاحتفالات بعيد

الهالويـن في 29 أكتوبـر 2023؛ إذ اعتـبَر الحـزب الحاكـم أن إقـرار المعارضـة هـذا المـشروع دون وجـود توافُـق عليـه يرمـي إلى خلـق مشـاعر سـلبية ضـد الحكومـة قبـل الانتخابـات البرلمانيـة[15].

وقبـل ذلـك بعـشرة أيـام، أقـرت المعارضـة مـشروع قانـون يتعلـق بإجـراء تحقيـق خـاص فيما يتعلـق بالمزاعـم حـول تلاعُـب السـيدة الأولى كيـم كيـون هـي، بالأسـهم؛ إذ كـرر الحـزب الحاكـم تُهمـه للحـزب الديمقراطـي بتحقيـق أهـداف سياسـية لهـذا المـشروع، وهـو مـا رد عليـه الحـزب الديمقراطـي بأنـه يريـد إعـلاء قيمـة قانونيـة مفادهـا أن لا أحـد فـوق المحاسـبة[16]. وهنـاك مـشروع قانـون آخـر أقرتـه المعارضـة واعـترض عليـه الحـزب الحاكـم والرئيـس، يتعلـق بتعيـين مستشـار خـاص للتحقيـق في حـادث مقتـل أحـد مشـاة البحريـة أثنـاء التعامـل مـع السـيول التـي ضربـت البـلاد في يوليـو 2023، بدعـوى وجـود تدخُـل مـن المكتـب الرئـاسي ووزارة الدفـاع في مجـرى التحقيقـات، وهـو مـا اعـترض عليـه الحـزب الحكـم نظـراً لأن التحقيقـات لا تـزال جاريـة مـن قِبَـل الشرطـة والجهـات المختصـة، ثـم اسـتخدم الرئيـس يـون حـق النقـض ضـد هـذا المـشروع، وحاولـت المعارضـة مـرة أخـرى تمريـره في الجلسـة الأخـيرة للجمعيـة الوطنيـة الحاديـة والعشرين، لكنهـا لـم تسـتطع مـرة أخـرى، ووعـدت بتمريـره في الجمعيـة الوطنيـة الثانيـة والعشريـن، وذكـر زعيـم الحـزب الديمقراطـي، لي جـي ميونـغ، أن أعضـاء حـزب سـلطة الشـعب الحاكـم قوضـوا الإرادة الجـادة للشـعب، معتـبراً أن ذلـك عمـل غـير مناسـب[17].

ثالثاً: مستقبل العلاقة بين السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية الـ22

جـاءت نتائـج انتخابـات الجمعيـة الوطنيـة الثانيـة والعشريـن، في إبريـل 2024، في غـير صالـح الرئيـس والحـزب الحاكـم؛ إذ أصبـح لـدى الحـزب 108 مقاعـد بـدلاً مـن 113 مقعـداً، بينمـا زاد عـدد مقاعـد الحـزب الديمقراطـي إلى 170 مقعـداً، بفـارق 62 مقعـداً عـن الحـزب الحاكـم كمـا يوضـح الجـدول (2)؛ وأصبـح مجمـوع عـدد مقاعـد أحـزاب المعارضـة 189 مقعـداً بزيـادة 10 مقاعـد قَبْـل إجـراء الانتخابـات كمـا يوضـح الجـدول (3)؛ وهـو مـا يزيـد الهـوة بـين الطرفـين رغـم عـدم امتـلاك المعارضـة أغلبيـة الثلثـين. كمـا أفـرزت هـذه الانتخابـات حـزب معارضـة آخـر أكثـر شراسـة بقيـادة وزيـر العـدل الأسـبق، جـو كـوك، وهـو المعـروف بانتقاداتـه الشـديدة للرئيـس يـون، وهـو حـزب إعـادة بنـاء كوريـا، الـذي حـاز عـلى 12 مقعـداً[18].

ومـع اقـتراب المعارضـة بفـارق بسـيط مـن أغلبيـة الثلثـين، فإنـه يُمكِنُهـا تمريـر مشروعـات القوانـين التـي يَعـترِض عليهـا الرئيـس إذا كان بينهـا اتفـاق؛ خاصـة وأن الأغلبيـة المطلوبـة عنـد إعـادة التصويـت هـي أغلبيـة الثلثـين مـن بـين الأعضـاء الحاضريـن الذيـن يُشـتَرَط أن يمثلـوا أغلبيـة الأعضـاء كمـا تنـص الفقـرة 4 مـن المـادة 53 مـن الدسـتور (في حالـة وجـود طلـب بإعـادة النظـر في مـشروع قانـون مـا، تعيـد الجمعيـة الوطنيـة النظـر فيـه، وإذا قامـت الجمعيـة بإعـادة إقـرار مـشروع القانـون في صورتـه الأصليـة بحضـور أكثـر مـن نصـف إجمـالي الأعضـاء مـع التصويـت بالموافقـة مـن ثلثـي الأعضـاء الحاضريـن أو أكثـر، يُصبِـح قانونـاً).

جدول (2): نتائج انتخابات الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية الثانية والعشرين (10 إبريل 2024)

الحزب/ مستقلون	عدد مقاعد الدوائر الانتخابية الفردية	عدد مقاعد التمثيل النسبي وفق القائمة الحزبية	إجمالي عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي	160	10	170
حزب سلطة الشعب	90	18	108
حزب إعادة بناء كوريا	...	12	12
الحزب التقدمي	1	2	3
حزب الإصلاح	1	2	3
حزب المستقبل الجديد	1	...	1
حزب الدخل الأساسي	...	1	1
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	...	1	1
مستقلون	1	...	1
إجمالي عدد المقاعد	254	46	300

Source: National Assembly, National Election Commission, KBS. https://tinyurl.com/5d8rvwxj

- يضم حزب سلطة الشعب إلى جانبه حزب مستقبل الشعب.
- تتوزع مقاعد التحالف الديمقراطي الـ175 كما يلي (170 للحزب الديمقراطي - مقعدان للحزب التقديم - مقعد للحزب الديمقراطي الاجتماعي - مقعد لحزب الدخل الأساسي - مقعد لنائب مستقل).

بناءً على ذلك، وَجَدَ الرئيس يون نفسه في وضع لا يُحسَد عليه أمام المعارضة وداخل حزبه أيضاً، خاصةً مع انخفاض شعبيته قَبْل الانتخابات إلى نحو 30% فقط[19]. ولهذا تحدث صراحةً عَقِبَ إعلان النتائج عن خطأ في فَهْم إرادة الشعب، معترفاً أنه كرئيس كان على خطأ[20]. ومن جانبه، وعد حزب سلطة الشعب بمراعاة الإرادة الشعبية مستقبلًا ووضْعِهَا

في المقدمة، وقام بتشكيل لجنة طوارئ يكون من مهامها عَقْد مؤتمر وطني للحزب بهدف اختيار قيادات جديدة له[21]، علماً بأن رئيس الحزب لم يكن قد مضى على تعيينه سوى ثلاثة أشهر قَبْل الانتخابات البرلمانية.

جدول (3): توزيع مقاعد الجمعية الوطنية بعد انتخابات إبريل 2022 بين الحزب الحاكم والمعارضة

الوضع السياسي	الحزب	عدد مقاعد الحزب	إجمالي عدد المقاعد
الحزب الحاكم	حزب سلطة الشعب*	108	108
التحالف الديمقراطي المعارض	الحزب الديمقراطي*	175	175
معارضة مستقلة	حزب إعادة بناء كوريا	12	14
	الحزب التقدمي	1	
	حزب المستقبل الجديد	1	
أحزاب محايدة	حزب الإصلاح	3	3
إجمالي عدد المقاعد		300	300

Source: 2024 22nd General Election results, GR Korea, Issue 4, April 2024. https://tinyurl.com/88mevp7m

ولم يكتفِ الرئيس يون بذلك، بل عَقَدَ لقاءً، كان ترتيبه غيْر سهل، مع رئيس الحزب الديمقراطي، لي جي ميونغ، لأول مرة منذ توليه منصب الرئاسة، إذ كان ميونغ، هو منافس يون الرئيسي في انتخابات الرئاسة 2022، وخسرها بفارق ضئيل جداً، بل وغير مسبوق في الانتخابات الرئاسية الكورية؛ إذ حصل الرئيس يون على 48.83% من الأصوات في مقابل 47.56% من الأصوات لصالح ميونغ. خلال هذا اللقاء حثَّ ميونغ الرئيس يون على مجموعة من الأمور، من بينها: القبول بمشروعات القوانين الخاصة بتعيين مستشار للتحقيق في وفاة جندي مشاة البحرية، والوفاء بتعهدات كان قد قطعها في حملته الانتخابية تتعلق بتقديم مساعدات مالية للمواطنين؛ لكن اللافت أنه طالبه بالاعتذار عن استخدامه حق النقض، مطالباً إياه باحترام إرادة الجمعية الوطنية؛ ما يعني مطالبته بعدم اللجوء إلى نقْض مشروعات القوانين مستقبلاً[22].

ومع ذلك، بدأت الجمعية الوطنية الجديدة جلساتها باستقطاب غير مسبوق بسبب الخلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة حول مسألتيْن أساسيتيْن، هما: مَن الذي سيتولى

رئاسة اللجان في أول عامين من عُمْرِ الجمعية الوطنية الجديدة، وكذلك رئاسة لجان بعينها جرى العرف على أن تكون رئاستها للحزب صاحب ثاني أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. ولم يحضر حزب سلطة الشعب الحاكم الجلسة الأولى التي انتُخِبَ فيها رئيس الجمعية، واستمرت الخلافات فيما يتعلق بانتخاب رؤساء اللجان البرلمانية إلى أن عَقَدَت المعارضة جلسة تم فيها انتخاب رؤساء أحد عشر من لجان البرلمان بغياب الحزب الحاكم أيضاً؛ وهذا يعني أن رئاسة البرلمان ولجانه باتت في يد المعارضة.

الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول (يسار) يصافح رئيس الحزب الديمقراطي المعارض لي جي ميونغ (يمين) في أول اجتماع يُعقَد بينهما في القصر الرئاسي (29 إبريل 2024)

هنا يُمثِّل عدم حضور الحزب الحاكم للجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية وعدم مشاركته في اختيار أعضاء اللجان سابقتيْن في تاريخ كوريا الجنوبية؛ ما يشير إلى مدى تعقُّد الأمور ويطرح أسئلة كثيرة حول مستقبل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة وأن هناك تهديداتٍ من جانب رئاسة حزب سلطة الشعب بالاستمرار في عدم حضور جلسات الجمعية الوطنية[23]. وقد يُقال إن هذا التهديد مؤقت، ويقع في خانة الضغط على الحزب الديمقراطي كي يُقدِّم بعض التنازلات، لكن حتى لو لم يُقدِّم الحزب الديمقراطي التنازلات المطلوبة، فعلى الأغلب سيجد نواب حزب سلطة الشعب أنفسهم مضطرين لحضور الجلسات والمشاركة في المناقشات، خاصةً وأن هناك مشروعات قوانين مهمة ستحتاج إلى مشاورات ومساومات مع الحزب الديمقراطي، من بينها على سبيل المثال إقرار الموازنة العامة. وعلاوة

على ذلك، فإن الاستمرار في عدم حضور الجلسات قد يأتي بنتائج سلبية على شعبية الحزب والرئيس معاً. كذلك ترتبط عودة نواب الحزب الحاكم إلى جلسات البرلمان بإمكانية تعطيلهم صدور بعض مشروعات القوانين التي قد يرفضها الرئيس مستقبلاً. وهنا يُطرَح السؤال: إلى أي مدى وبأي مُعدَّل قد يستمر الرئيس على نهجه في نَقْض بعض القوانين التي تقرها الجمعية الوطنية بتركيبتها الجديدة؟

بالطبع، يبدو موقف الرئيس مُعقداً جداً؛ فهو لا يُمكِنُه حل الجمعية الوطنية؛ ومن ثم فإن التعاون معها أمر لا مفر منه، ولكنه إذا استمر في الاعتراض على مشروعات القوانين، فإنه قد يُعرِّض نفسه لمواقف أكثر حرجاً في حال تم إقرار هذه المشروعات لاحقاً بأغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية أو إذا امتنع أعضاء حزبه عن الحضور لتمرير هذه القوانين. وبالمقابل؛ إذا امتنع الرئيس تماماً عن نَقْض مشروعات القوانين، فقد تعيد المعارضة صياغة تلك القوانين التي سبق نقضها، وقد تسُن قوانين أخرى تعلم مُسبقاً أنها لا تحظى بقبول الرئيس. لكن تبقى الإشكالية الأهم أمام الرئيس يون -الذي يتبقى له رسمياً ثلاث سنوات في منصبه- داخل حزبه؛ لأنه إذا لم يتمكن من إيجاد طريقة للعمل مع المعارضة، فهناك احتمال للمساءلة وتوجيه التُّهم له، وقد يظهر بعض أعضاء حزبه الذين يفضلون مصالحهم ومستقبلهم السياسي على مصالح يون والحزب ذاته؛ وقد يغيرون انتماءهم الحزبي نحو الحياد أو حتى الانتقال إلى صفوف المعارضة؛ وهذا أمر شائع في السياسات الحزبية في كوريا الجنوبية.

في مقابل ذلك التعقيد، تدرك المعارضة أيضاً أن تعنتها قد يؤدي إلى الخصم من رصيدها الشعبي، فعلاوة على أنها ستُتهَم من قِبَل الحزب الحاكم بممارسة ما يُمكِن تسميته "ديكتاتورية" الأغلبية البرلمانية، فإن المواطنين قد يتزايد استياؤهم من حالة الاستقطاب؛ ما قد يدفع الكثيرين منهم للعزوف عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة في عام 2027. وهذا قد لا يكون في صالح الحزب الديمقراطي ورئيسه الذي خَسِرَ الانتخابات الرئاسية الماضية بفارق ضئيل جداً.

بناءً على ما سبق، يُمكِن القول إن تجربة الرئيس يون سوك يول مع البرلمان لها دلالات كثيرة فيما يتعلق بمردود استخدام سلطات الرئيس على شعبيته وشعبية الحزب الذي ينتمي إليه مثلما ظهر مثلاً في تعديلات مشروع قانون الحبوب وقانون العمال وغيرها. ومع أن الوضع الراهن بَعْد انتخابات إبريل 2024 يجعل الرئيس يقوم بمراجعات ضرورية حتى لا تتراجع شعبيته أكثر؛ فإن غياب صيغة ما للتعامل أو التنسيق بين الحزب الحاكم والمعارضة، ودعوة رئيس حزب إعادة بناء كوريا بشكل عاجل إلى اتخاذ إجراءات لعزْل الرئيس، وعدم الانتظار حتى تنتهي فترة حكمه؛ ربما يعقدان الأمور ويزيدان حالة التوتر السياسي، وهو ما قد يدرك الحزبان الكبيران، الحزب الحاكم والحزب الديمقراطي، أن عليهما تجنبَه، بالنظر إلى أن التجربة التاريخية في كوريا الجنوبية تشير إلى عواقبَ صعبة في حال اجتمع الغضب الشعبي مع عدم الوفاق البرلماني!

الهوامش

1- Lee Ha-Kyung, How to end the imperial presidency?. **Korea JoongAng Daily**, January 29, 2024.

2- السيد صدقي عابدين، كوريا الجنوبية.. أولوية تعديل الدستور، **مجلة الشروق**، دار الخليج للصحافة، العدد 1312، 29/5 - 4/6 2017. ص ص 14 - 15.

3- للاطلاع على النص الكامل لدستور كوريا الجنوبية باللغة العربية، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yeyvjcym.

4- South Korea Elections Primer: What to Know Before April 10, **Edelman Global Advisory**, April 2, 2024. https://www.edelmanglobaladvisory.com/insights/south-korea-elections-primer-what-know-april-10

5- Soyoung Kim, Party splits shift South Korea's political landscape, **The East Asia Forum**, 1 February, 2024. https://eastasiaforum.org/2024/02/01/party-splits-shift-south-koreas-political-landscape/

6- Jorg Micail Dostal, South Korea: The Lasting Pitfalls of the Imperial Presidency, **The Political Quarterly**, Vol 94, No 1, January/ March 2023. Pp. 60-62.

7- السيد صدقي عابدين، الديمقراطيات الناشئة والسلوك السياسي السلمي، **صحيفة الخليج**، 24 يناير 2005. ص 12.

8- Ju-Min Park, South Korean Parliament votes overwhelmingly to impeach President Park, **Reuters**, December 9, 2016.

9- مها جانغ، الرئيس يون يستخدم حق النقض ضد 4 مشاريع قوانين، **وكالة يونهاب للأنباء**، 30 مايو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240530001000885

10- Victor Cha and Andy Lim, South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. **Center for Strategic and International Studies (CSIS),** April 10, 2024. https://tinyurl.com/ms6exn2p

11- الرئيس "يون" يدعو إلى جمع الآراء حول مشروع قانون يلزم الحكومة بشراء فائض الأرز، **وكالة يونهاب للأنباء**، 27 مارس 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230327004800885

12- (جديد) الحزب المعارض الرئيسي ينتقد استخدام "يون" لحق النقض ضد مشروع قانون الحبوب، **وكالة يونهاب للأنباء**، 4 إبريل 2023 https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230404003800885

13- هبة محمد، (جديد) يون يستخدم حق النقض ضد مشروع قانون تمريض مثير للجدل، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 مايو 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230516001300885?section=search.

14- Korean Cabinet approves motion to urge presidential veto on contentious **bills,pulse,** 1 December, 2023. https://pulse.mk.co.kr/news/all/10888308

15- الجمعية الوطنية تمرر مشروع قانون لتشكيل لجنة للتحقيق في حادث التدافع في "إيتايون"، **وكالة يونهاب للأنباء**، 9 يناير 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240109002900885?section=search

16- (جديد) الجمعية الوطنية تقر اقتراحا لإجراء تحقيق خاص مع السيدة الأولى، **وكالة يونهاب للأنباء**، 28 ديسمبر 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20231228002900885?section=search

17- انظر:

- الجمعية الوطنية تعيد التصويت على مشروع قانون التحقيق الخاص بوفاة جندي مشاة البحرية، **وكالة يونهاب للأنباء**، 28 مايو 2024. https://m-ar.yna.co.kr/view/AAR20240528001500885?section=politics/index

- مها جانغ، الجمعية الوطنية ترفض مشروع قانون التحقيق الخاص في وفاة جندي مشاة البحرية في إعادة التصويت، **وكالة يونهاب للأنباء**، 29 مايو 2024. https://m-ar.yna.co.kr/view/AAR20240529000300885?section=politics/index

18- Victor Cha, Jinwan Park and Andy lim, South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. **Center for strategic and International Studies** (CSIS), April 10, 2024.

19- Emma Whitmyer, A Closer Look at South Korea's 22nd National Assembly Elections, **Asia Society**, 24 April, 2024. https://tinyurl.com/36328j54

20- الرئيس "يون" يعتذر عن الفشل في الاستجابة لإرادة الناس بعد هزيمة الانتخابات، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 إبريل 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240416002500885

21- حزب سلطة الشعب يشكل لجنة قيادة طوارئ، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 إبريل 2024. https://tinyurl.com/bddaxcra

22- (شامل) زعيم المعارضة يطلب من الرئيس "يون" الموافقة على إجراء تحقيق خاص، **وكالة يونهاب للأنباء**، 29 إبريل 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240429002800885?section=politics/index

23- أحزاب المعارضة تختار من جانب واحد 11 رئيسا للجان البرلمانية وسط مقاطعة الحزب الحاكم، **وكالة يونهاب للأنباء**، 11 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240611000800885?section=politics/index